

كلم الرئيس الأمريكي

وواقع الساحة الإسرائيلية

هل يستطيع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن يحقق السلام الكامل. ولو على المسار الفلسطيني الإسرائيلي وحده. قبل أن تنتهي مدة رئاسته آخر هذا العام ويترك البيت الأبيض لرئيس جديد؟

الإجابة: إنه يستطيع في حالة واحدة.. إذا تنازل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن الثوابت التي يمتسك بها الشعب الفلسطيني، أي بتنازل عن القدس كعاصمة للفلسطين، وعن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وعن إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وبقاء الإسرائيليين فيها تحت سيطرة الأمن الإسرائيلي، وعن أجزاء متعددة من أراضي الضفة لتكون حدوداً آمنة لإسرائيل!!

الرئيس الأمريكي يتمنى ويود أن يحقق نوعاً من السلام في الشرق الأوسط ليسجل إنجاز له في تاريخه الرئاسي خاصة أن سلفه الرئيس الأمريكي جورج بوش رغم أنه لم يمكث في الرئاسة سوى فترة واحدة إلا أن ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي قد سقط في عهده، كما أنه استطاع أن يوقع صدام حسين في المصيدة ليقتضى على قوة العراق لصالح إسرائيل من جهة ولعدم المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى مع استنزاف موارد دول الخليج العربي إلى آخر قطرة فقط وأخر دولار في الاحتياطي الضخم لدى هذه الدول!!

الرئيس كينتون يحاول أن يبذل جهداً غير عادي ليسابق الزمن.. يشجع على المفاوضات بين الجانبين.. يرسل المبعوثين إلى المنطقة.. ويدفع بوزيرة خارجيته مادلين أولبرايت لتمثيل العقل الأمريكي في الضغط على الجانبين.. ثم يعد للقمعة الثلاثة التي تجمعها مع عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك!!

لكن في وسط هذا الزخم من التحرك الأمريكي نجاحاً - وهي في الحقيقة ليست مفاجأة - بان الكنيست الإسرائيلي يصوت لصالح إجراء انتخابات عامة مبكرة في إسرائيل!! والهدف واضح ولا يحتاج إلى شرح.. انتخابات جديدة.. وعودة من جديد إلى البداية!! إنها إسرائيل.. وإنهم اليهود الذين احتار العالم معهم.. واحترنا نحن السكينة بدخلهم هذه البيعة حتى تنفخ الدولة إلى

محمد فوده



المدن الجديدة.. حائرة!!

الضوابط والقيود والفوائد والرسوم.. منعت الانتعاش

إلزام المواطن بسداد الثمن والبناء خلال سنتين فقط.. غير ممكن!!

شباب المدن: فريادهم الأقساط إلى ١٠ سنوات

١٨٪ فائدة عند التأخير ولو ليوم واحد

.. أميرة لا يحتمل

أنرف أبو سيف جمال العليمي

في المناطق العمرانية الجديدة مع المد من تلك الاستثمارات في الخدمات والمرافق في المدن القائمة فهي المدن الجديدة يجب أن تتوفر التسهيلات لملك قطع الأراضي لتسهيل عملية بناء المساكن لهم. ويضيف: أن هذه التسهيلات تشمل عدة نقاط من أهمها توفير مواد البناء بسعر مناسب بالإضافة إلى توفير التجهيزات العمارة بشروط ميسرة بالإضافة إلى منح مالك الأراضي فترة السماح بالبناء، إلى ٣ سنوات على أن تصب هذه المدة من بداية توفير الخدمات التجارية والتطبيقية والصحية لهم لأن منظمة التنمية العمرانية تعتمد على توفير كل من السكن والمرافق والخدمات وفرض العمل ويدون إكمال هذا الرباعي يكون هناك قصور في التنمية العمرانية.

يستمر قتالاً: فطى سيل المثال بدون وجود فرص عمل يستعمل منه الأسكان إلى مناطق سكنية مجهزة في الصباح حيث يذهب الجميع إلى المدن القديمة للعمل وهذا يمثل في حد ذاته ضغطاً على شبكة النقل والمرور وزيادة التلوث.. كما أن عدم توافر الخدمات والسبل هناك صعبة شديدة في إقامة السكان والملاك لعدم توافر الحد الأدنى من متطلبات الحياة. لهذا يجب أن يكون هناك توازن بين الاستيطان البشري والاستيطان الفني واستيطان فرص العمل.

يضيف أن القائمين على إدارة المدن الجديدة يجب أن تتوافر لهم حرية اتخاذ القرارات لإدارة تنمية مدنها مع الحد من المركزية في اتخاذ القرارات وأن تتحول إدارة المدن الجديدة من إدارة تنفيذية لتطبيق مشروعات ومخططات سابقة إلى إدارة بالأهداف تشمل على زيادة الجانب والاستيطان في المدن الجديدة والوسائل التي يتناسب ظروف كل مدينة.

يضيف: لا يمثل أن نقل القاهرة التي يعيش فيها ربع سكان مصر سيتولى ٧٠٪ من استثمارات الدولة لهذا على السياسات للتعامل فكلمنا زادت عوامل الجذب في القاهرة فقلنا في تعاملها مع سكانها.

يضيف: أننا يجب أن نستفيد من تجربة مدينة تونس العاصمة حيث أن الدولة نجحت في الحد من التنمية العمرانية والاندماج الاقتصادي واللحاحنة تونس مع زيادة معدلات التنمية في المدن الثانوية مثل مسوسة وصفاقس وسبدي وسبيعي والقيروان مما أدى إلى حدوث هجرة من العاصمة إلى هذه المدن بعد زيادة الخدمات وعوامل الجذب بها.

إذنا في مدينة العبور دون استثمار بسبب عدم تشجيع الحكومة على البناء في المدن الجديدة لارتفاع أسعار الأراضي هناك وعدم السماح بالارتفاعات المتعددة.

أما محمد عودة صلاح - تاجر - فيقول: تسلمت قطعة الأرض التي قمت بحجزها عام ٩٩ والمشكلة أنني لا أستطيع البناء وسداد الأقساط الأرض في نفس الوقت.. فلماذا لا يكون سداد الأقساط على ١٠ سنوات مثلاً وبدون فوائد مادامنا نسمى لتعمير المدن الجديدة؟

ويضيف: أننا تحصل الكثير من المتاعب ويمكن أن نمن مواد البناء وأجر العمالة مرتفع في المدن الجديدة بالإضافة إلى أننا ندفع ثمن المياه التي نستخدمها في البناء مرتين فقد قمنا بتكريب عداد المياه وتوصيل المياه بعد أن سددنا كل ما طلب منا من رسوم ولكن للمياه غير موجودة ونضطر إلى الشراء مرة أخرى.

والتقينا في مدينة العبور دون استثمار بسبب عدم تشجيع الحكومة على البناء في المدن الجديدة لارتفاع أسعار الأراضي هناك وعدم السماح بالارتفاعات المتعددة.

أما محمد عودة صلاح - تاجر - فيقول: تسلمت قطعة الأرض التي قمت بحجزها عام ٩٩ والمشكلة أنني لا أستطيع البناء وسداد الأقساط الأرض في نفس الوقت.. فلماذا لا يكون سداد الأقساط على ١٠ سنوات مثلاً وبدون فوائد مادامنا نسمى لتعمير المدن الجديدة؟

ويضيف: أننا تحصل الكثير من المتاعب ويمكن أن نمن مواد البناء وأجر العمالة مرتفع في المدن الجديدة بالإضافة إلى أننا ندفع ثمن المياه التي نستخدمها في البناء مرتين فقد قمنا بتكريب عداد المياه وتوصيل المياه بعد أن سددنا كل ما طلب منا من رسوم ولكن للمياه غير موجودة ونضطر إلى الشراء مرة أخرى.

أما إذا تأخر سداد التسليم تحصل فائدة ٧٨٪ حتى في اليوم الواحد وحدوداً ارتفاعات معينة ثم تراجعوا ووافقوا على زيادة الارتفاع بشرط سداد نسبة من قيمة الأرض إلى الهيئة وطبيعي أن الناس اعتبرت كل هذه الشروط إنعاشاً ورغم ذلك ومع الحملات الإعلامية الضخمة أقبل الناس على شراء الأراضي في المجتمعات الجديدة.. البعض اشترى لأنه في حاجة حقيقية لها وجاء في عملية الانعاش والبعض الآخر اشتراها على أساس أن شراء الأراضي أفضل أنواع الاستثمار.

المهم أن الناس أقبلوا على الشراء وبعد سنوات ظهرت المشاكل وتظهر الركود في حركة العمران.. البناء توقف لأنه لا يوجد سكان ويبيع الأراضي انهم بصعوبة بالغة لعدم وجود سيولة مالية وتراجع الكثير من المستثمرين في إتمام صفقات الأراضي بل وفضلوا إعادتها إلى أجهزة المدن رغم الخسارة التي يتعرضون لها نظراً ما يسدونه من رسوم لجهاز المدينة التي تقع في نطاقها قطعة الأرض.

والتن فإن المدن الجديدة في حاجة إلى إجراء ما يحقق الفرض والهدف من انشائها.. مطلوب مزيد من التيسيرات لكل من اشترى أرضاً في أي من هذه المجتمعات والناس يعتقدون أن التخفيف من الضوابط والقيود والفوائد والرسوم تؤدي بالتأكيد إلى انتعاش المدن والتخلص التدريجي من الركود العقاري الذي أصابها.

والواقع أن الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان يؤكد دائماً أن الدولة لا تتوانى عن تقديم التسهيلات للحاجزين بل أنه انتعاش فورا تزدى إلى انتعاش في سوق العقارات ورغم ذلك الشكوى مستمرة..

تحدث أسامة الحلواني - وكيل نيابة - فقال: قمت بحجز قطعة من مدينة العبور عام ٩٦ وتسلمت قطعة أرض في يوليو عام ٩٩ بالمدينة القديمة ٣٠٠ ألف جنيه تقريبا وحصلت على الوثائق وشهدت والبناء حتى الدور الثاني ولكن الآن توجد مشكلة حيث بدأت المطالبة بالإسقاط والتي حصدتها الجهات بثلاثة أقساط سنوية من تاريخ استلام الأرض أي أن القسط سيحسب في الشهر القادم في نفس الوقت الذي قمت بالبناء فيه وهذا يرهقنا مادياً خاصة أن قيمة القسط الواحد حوالي ٧٥ ألف جنيه.

قائلة تقول أنها تريد تعمير المدن الجديدة وهذا يتنافى مع الواقع حيث تسورت أن يكون الارتفاع في المدن الجديدة حسبية للمعمرات أرضي وثلاثة أدوار وهذا بالطبع غير مشجع ليس من الناحية المادية فقط ولكن أيضا من الناحية الأسرية فأي أسرة تحصل على قطعة أرض تحتاج إلى أدوار أكثر ومن هنا نطالب بأن يطلق القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ وتعديلاته أي يكون ارتفاع المباني بعد أقصى ٦٣ متراً خاصة أن المرافق والخدمات تتحمل والدليل على ذلك أنهم يسمحون بالتأجير ولكن قسما سداد ربع قيمة الأرض أي أنهم يريدون أن يحصلوا على ثمن الأرض مرتين.

يضيف من الظلم أن تهرق مليارات الجنيهات التي تم

الواحد.. مما أصابني بالارتباك في حياتي وأصبحت أفكر جدياً في إعادة الأرض!!

العقاص تلامي

ويحدث صلاح محمد إبراهيم راشد - أعمال حرة - عن مشكلته فيقول: أنه حجز للقطعة رقم ٩ بالمدينة القديمة ٢٩٢ ألف جنيه وكنت كلبي خمساً لبناء قطعة الأرض وسارعت بالفعل باستخراج رخصة بناء رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٩ والتي تكلفت أكثر من ٢٠ ألف جنيه. ويضيف أنه نظراً لجملة الكمادات التي تترى بها بعض الأنشطة جعلت الظروف تتغير وأصبحت في سابق لأثره من المفروض البناء خلال سنتين.. ويطلب بأن يتم زيادة سنوات تقسيط الحامجرين للأراضي البناء خلال المدة المتوقعة لهم خاصة أن قيام الناس بالبناء يؤدي إلى زيادة حركة الراج وتوليد المزيد من فرص العمل في أنشطة جديدة وفي نفس الوقت المساهمة في حل مشكلة الاسكان حيث أن زيادة عدد العمالات من الطب يزدى إلى انخفاض الأسعار أو على الأقل استقرارها حول أسعار مناسبة للطرفين سواء المالك أو المستأجر.

وتصور حسن محمد إبراهيم - لصالح حرة - أن المستقبل للمدن الجديدة لذلك عندما تقرر فتح باب الحجز قام بحجز قطعة أرض في مدينة العبور مساحتها ٩٠ متر باجمالى سعر ٣٠٠ ألف جنيه وانقلت على الرخصة والأجراجات أكثر من ٢٠ ألف جنيه. ويضيف: أنني الآن في مشكلة وحيرة شديدة هل أقيم بالبناء خلال المدة المحددة من قبل الوزارة أم أقوم بسداد أقساط الأرض للقطعة حتى لا تتعرض للضياع!!

ويطلب الدولة والأجهزة الخفيفة بأن تكون أكثر مرونة في التعامل معتم للحاجزين في مشكلة عدم قدرتهم على البناء وفي نفس الوقت مطلوب منهم سداد القسط الأرض فظاناً لا يتم زيادة مهلة البناء على الأقل وزيادة مدة التقسيط إلى ١٠ سنوات خاصة أننا نمانى جميعاً من حالة كساد في انشطتنا التجارية!!

استراتيجية قوية

وعلى الجانب الآخر يتناول د. محمد عبدالباقي إبراهيم نائب رئيس مركز الدراسات العمرانية والتخطيطية لمشاكل المدن الجديدة قائلا: إن تنمية المدن الجديدة و الهدف الأول للاستراتيجية القومية للدولة والتي تهدف إلى غزو الصحراء وهذا الأمر يتطلب زيادة الاستثمارات

أما محمد عودة صلاح - تاجر - فيقول: تسلمت قطعة الأرض التي قمت بحجزها عام ٩٩ والمشكلة أنني لا أستطيع البناء وسداد الأقساط الأرض في نفس الوقت.. فلماذا لا يكون سداد الأقساط على ١٠ سنوات مثلاً وبدون فوائد مادامنا نسمى لتعمير المدن الجديدة؟

ويضيف: أننا تحصل الكثير من المتاعب ويمكن أن نمن مواد البناء وأجر العمالة مرتفع في المدن الجديدة بالإضافة إلى أننا ندفع ثمن المياه التي نستخدمها في البناء مرتين فقد قمنا بتكريب عداد المياه وتوصيل المياه بعد أن سددنا كل ما طلب منا من رسوم ولكن للمياه غير موجودة ونضطر إلى الشراء مرة أخرى.

والتقينا في مدينة العبور دون استثمار بسبب عدم تشجيع الحكومة على البناء في المدن الجديدة لارتفاع أسعار الأراضي هناك وعدم السماح بالارتفاعات المتعددة.

أما محمد عودة صلاح - تاجر - فيقول: تسلمت قطعة الأرض التي قمت بحجزها عام ٩٩ والمشكلة أنني لا أستطيع البناء وسداد الأقساط الأرض في نفس الوقت.. فلماذا لا يكون سداد الأقساط على ١٠ سنوات مثلاً وبدون فوائد مادامنا نسمى لتعمير المدن الجديدة؟

ويضيف: أننا تحصل الكثير من المتاعب ويمكن أن نمن مواد البناء وأجر العمالة مرتفع في المدن الجديدة بالإضافة إلى أننا ندفع ثمن المياه التي نستخدمها في البناء مرتين فقد قمنا بتكريب عداد المياه وتوصيل المياه بعد أن سددنا كل ما طلب منا من رسوم ولكن للمياه غير موجودة ونضطر إلى الشراء مرة أخرى.

والتقينا في مدينة العبور دون استثمار بسبب عدم تشجيع الحكومة على البناء في المدن الجديدة لارتفاع أسعار الأراضي هناك وعدم السماح بالارتفاعات المتعددة.

أما محمد عودة صلاح - تاجر - فيقول: تسلمت قطعة الأرض التي قمت بحجزها عام ٩٩ والمشكلة أنني لا أستطيع البناء وسداد الأقساط الأرض في نفس الوقت.. فلماذا لا يكون سداد الأقساط على ١٠ سنوات مثلاً وبدون فوائد مادامنا نسمى لتعمير المدن الجديدة؟

ويضيف: أننا تحصل الكثير من المتاعب ويمكن أن نمن مواد البناء وأجر العمالة مرتفع في المدن الجديدة بالإضافة إلى أننا ندفع ثمن المياه التي نستخدمها في البناء مرتين فقد قمنا بتكريب عداد المياه وتوصيل المياه بعد أن سددنا كل ما طلب منا من رسوم ولكن للمياه غير موجودة ونضطر إلى الشراء مرة أخرى.

عزت عبد الغنى محمد عودة

خبراء الهندسة: تجربة يجب الاستفادة منها

تاريخ الحجز بجانب سداد الأقساط بالكامل خلال ٣ سنوات.

يضيف أن تخفيف حركة العمران في المدن الجديدة يتطلب تقديم تسهيلات لنا فالفرص في نفس الوقت الأرض خلال ٥ سنوات من تاريخ استلام الأرض حيث أننا نطلب في نفس الوقت سداد الأقساط ثمن الأرض والتي يبلغ قيمة القسط الواحد منها ٧٠ ألف جنيه في المتوسط بالإضافة إلى الضاريف الإدارية.

يتساءل هل من المعقول أنه في حالة مواجهة ظروف خارجة عن الإرادة وعدم استطاعتنا البناء خلال سنتين يتم سحب الأرض مني مع خسارتي ١٠٪ من ثمنها بجانب الضاريف الإدارية؟ وفي حالة التأخير عن السداد لأيام بسيطة يتم حساب فوائد على المبلغ ٢١٪ في اليوم

عزت عبد الغنى محمد عودة

خبراء الهندسة: تجربة يجب الاستفادة منها

تاريخ الحجز بجانب سداد الأقساط بالكامل خلال ٣ سنوات.

يضيف أن تخفيف حركة العمران في المدن الجديدة يتطلب تقديم تسهيلات لنا فالفرص في نفس الوقت الأرض خلال ٥ سنوات من تاريخ استلام الأرض حيث أننا نطلب في نفس الوقت سداد الأقساط ثمن الأرض والتي يبلغ قيمة القسط الواحد منها ٧٠ ألف جنيه في المتوسط بالإضافة إلى الضاريف الإدارية.

يتساءل هل من المعقول أنه في حالة مواجهة ظروف خارجة عن الإرادة وعدم استطاعتنا البناء خلال سنتين يتم سحب الأرض مني مع خسارتي ١٠٪ من ثمنها بجانب الضاريف الإدارية؟ وفي حالة التأخير عن السداد لأيام بسيطة يتم حساب فوائد على المبلغ ٢١٪ في اليوم



د. محمد إبراهيم سليمان: مهلة البناء امتدت «٥ سنوات»

يضيف أن هذا الأسلوب لا يمثل خسارة للدولة بل على العكس يهني إلى مكاسب عديدة على المدى القريب والبعيد تتمثل في تشجيع المواطنين على تعمير المدن الجديدة وزيادة حركة العمران فيها والاستفادة من الاستثمارات الهائلة التي انفتحت عليها وفي نفس الوقت تزدى إلى تخفيف العبء عن القاهرة والمدن الكبرى التي أصبحت تن من الضغط الشديد الواقع على المرافق والخدمات الخفيفة والتي أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من استثمارات الدولة دون أن يكون هناك إنفراج في الأزمة فالفرص في محدث المكس أي أن تحظى المدن الجديدة بالجزء الأكبر من الخدمات والمرافق والتيسيرات حتى تمثل عنصر جذب للمواطنين.

مد المهلة

وفي النهاية فقد أكد الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان والمعمرات الجديدة في الوزارة لا تتوانى في تقديم التسهيلات والتيسيرات للمستثمرين والأشخاص من أجل زيادة العمران في المدن الجديدة والتخفيف من حدة الزخم في القاهرة ومواسم المحافظات الكبرى وهذا قد يترجم مهلة البناء للقطاعات والمكبرات في المدن الجديدة إلى ٥ سنوات ويمكن أيضا أن يتم جدولة الأقساط للتأخرة من ثمن الأرض ولكن بإعادة تيسيرها على المواطنين والمستثمرين في هذه المدن.

ويضيف أن التيسيرات التي تقدمها الدولة للإفراد والمستثمرين سواء في سداد أقساط أراضي الفيلات والعمرات أو في مهلة السداد سيؤدي إلى إتجال الأشخاص والمستثمرين على البناء في المدن الجديدة من أجل الطيقة للتوسعة وتوفير نماذج متعددة من الوحدات السكنية تناسب دخول هذه البيعة حتى تنفخ الدولة إلى

بناء مساكن مدهونة الخلد.

أكد وزير الاسكان أنه مع نهاية هذا العام سوف تشهد انتعاشاً في السوق العقاري وبصفة عامة فإن ما يحدث الآن لا نستطيع أن نطلق عليه ركوداً ولكن فترة ترقب ومحاول لإحداث التوازن في السوق العقاري بحيث لا ترتفع الأسعار في هذه المدن إلى درجة خيالية كما كان يحدث من قبل.

فكر متحور

● ويرى د. علي عبدالعزیز - استاذ التخطيط العمراني - أن تعمير المدن الجديدة يجب أن يعتمد على فكر متحور لا يخضع للقوالب الجامدة مع تقديم تسهيلات للرقيين في الاستثمار والإقامة بهذه المدن خاصة الأمر يتطلب تغيير أنماط سلوكية لدى المواطنين تعودوا عليها وتتمثل في التكالب على الإقامة بالقاهرة والمدن الكبرى وعدم الرغبة في استبدال نمط حياتهم. ويضيف أن هذا التغيير يتطلب تقديم تسهيلات ومزايا للحاجزين في المدن الجديدة من خلال توفير قطع الأراضي لهم بسعر زهيد للغاية على أقساط تمتد إلى أكثر من ١٠ سنوات ومعا بالمرافق والخدمات الخفيفة لتشجيع الناس على الإقامة فيها.

ويطلب الدولة والأجهزة الخفيفة بأن تكون أكثر مرونة في التعامل معتم للحاجزين في مشكلة عدم قدرتهم على البناء وفي نفس الوقت مطلوب منهم سداد القسط الأرض فظاناً لا يتم زيادة مهلة البناء على الأقل وزيادة مدة التقسيط إلى ١٠ سنوات خاصة أننا نمانى جميعاً من حالة كساد في انشطتنا التجارية!!

استراتيجية قوية

وعلى الجانب الآخر يتناول د. محمد عبدالباقي إبراهيم نائب رئيس مركز الدراسات العمرانية والتخطيطية لمشاكل المدن الجديدة و الهدف الأول للاستراتيجية القومية للدولة والتي تهدف إلى غزو الصحراء وهذا الأمر يتطلب زيادة الاستثمارات

والتقينا في مدينة العبور دون استثمار بسبب عدم تشجيع الحكومة على البناء في المدن الجديدة لارتفاع أسعار الأراضي هناك وعدم السماح بالارتفاعات المتعددة.

أما محمد عودة صلاح - تاجر - فيقول: تسلمت قطعة الأرض التي قمت بحجزها عام ٩٩ والمشكلة أنني لا أستطيع البناء وسداد الأقساط الأرض في نفس الوقت.. فلماذا لا يكون سداد الأقساط على ١٠ سنوات مثلاً وبدون فوائد مادامنا نسمى لتعمير المدن الجديدة؟

ويضيف: أننا تحصل الكثير من المتاعب ويمكن أن نمن مواد البناء وأجر العمالة مرتفع في المدن الجديدة بالإضافة إلى أننا ندفع ثمن المياه التي نستخدمها في البناء مرتين فقد قمنا بتكريب عداد المياه وتوصيل المياه بعد أن سددنا كل ما طلب منا من رسوم ولكن للمياه غير موجودة ونضطر إلى الشراء مرة أخرى.

عزت عبد الغنى محمد عودة

خبراء الهندسة: تجربة يجب الاستفادة منها

تاريخ الحجز بجانب سداد الأقساط بالكامل خلال ٣ سنوات.

يضيف أن تخفيف حركة العمران في المدن الجديدة يتطلب تقديم تسهيلات لنا فالفرص في نفس الوقت الأرض خلال ٥ سنوات من تاريخ استلام الأرض حيث أننا نطلب في نفس الوقت سداد الأقساط ثمن الأرض والتي يبلغ قيمة القسط الواحد منها ٧٠ ألف جنيه في المتوسط بالإضافة إلى الضاريف الإدارية.

يتساءل هل من المعقول أنه في حالة مواجهة ظروف خارجة عن الإرادة وعدم استطاعتنا البناء خلال سنتين يتم سحب الأرض مني مع خسارتي ١٠٪ من ثمنها بجانب الضاريف الإدارية؟ وفي حالة التأخير عن السداد لأيام بسيطة يتم حساب فوائد على المبلغ ٢١٪ في اليوم

المركز الخليجي للإسكان

إفادع واستلم

تلاجه قبالة نجوم وحويات آيس كريم

مبدرات ألبان • ماكينات كاشير • قطعاعات • موازين • أرضيات • استبدات

١٨٢ جسر السويس امام ضيق السلام ت ٢٩٦٢٩٦٦ ٢٩٦٥٩٢٢

٤٠ ش الملك فيصل - محطة الساحة ت ٥٨٢٤٤٧٦ ٥٨٢٣٢١٦